مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمَّد، سيد الأولين والآخرين، ورضي الله عن آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

لما كان كتاب «شرح السنة» لمحيي السُّنة الإمام البغوي من أجلِّ الكتب التي جمعت بين الحديث وفقهه، وظهرت حاجة طلاب العلم الماسَّة للإفادة منه، رأت المؤسسة أن تقرِّبه لطلاب العلم، وذلك بعمل تهذيبٍ له يسهل تناوله والإفادة من فقهه، بعد حذف أسانيده وما له تعلق بها، فتصدَّى لذلك العمل الجليل فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط ـ حفظه الله ـ ومعه فريق علمي مؤهَّل في مكتب التحقيق التابع لدار الرسالة العالمية في عمّان، فقاموا بتهذيبه وتقريبه وتيسيره، لتعمَّ به الفائدة إن شاء الله تعالى.

والدارُ إذ تقدِّم اليوم هذا الكتاب القيِّم، لترجو من المولى عزَّ وجلَّ أن يكتب هذا العمل في صحائف أعمال القائمين عليها وصحائف كل مَن عمل به، وأن ينفع به المسلمين عامة، اللهمَّ آمين.

مقدمة تهذيب شرح السنة
الإمام البغويّ وكتابه شرح السنة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلالِ وَجْهه، وعظيمِ سُلطانه، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آلِهِ الطاهرين، وصحابتهِ المُنْتَجَبين، وعلى مَنْ سار على هَدْيهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين، أَمَّا بعدُ:

فإنَّ تصانيفَ الإمامِ البغويِّ عامَّةً، وكتابَه «شرح السنة» خاصَّةً، مُنْدرِجَةٌ في إطارِ مشروعٍ كبيرٍ متواصلِ الحلقاتِ، استهدفَ إحياءَ علومِ السنَّةِ، وتجديدَ ما دَرَسَ مِن معالمِها، لا سيَّما بعد اتساع شُقَّةَ الخلافِ بين الفقهاءِ والمحدِّثين، وازورارِ أَغلبِ المُتفَقِّهةِ عن علومِ الحديثِ، واقتصارِهم على أَقوالِ أئمة المذاهب. فكان أَن نَفَرَ رهطٌ كريمٌ مِن جِلَّةِ العلماءِ، ممَّن كانوا في مِسلاخِ الأَقدمينَ: روايةً ودراية، فصحَّت عزائِمُهم على بعثِ مناهجِ التفقُّه الآيلةِ إليهم مِن السلفِ الصالح، وإحياءِ طرائقهم في بناءِ الملكةِ الفقهية، وإرهافِ الإحساس بمراتب الأَدلة، واستيعابِ ظاهرةِ الخلافِ في الفروع، والإشرافِ على مداركِ الفقهاءِ في استنباط الأَحكام، واستثمارِ النصوص، والتأكيد على أنَّ ذلك كلَّه لا يتأتَّى إلاّ لمن كان وافرَ الحظِّ من علومِ الكتاب والسنة، جَيِّدَ البَصَر بمواطِنِ الإجماعِ والاختلاف، حَسَنَ الإحاطةِ بأقاويلِ السلف، نافذَ البصيرةِ في دقائق القياس، ولطائفِ الاستحسان،

والمقاصد الكُلِّيَّةِ للشريعة، جامعاً إلى هٰذا كلِّه يداً باسطةً في علومِ العربيةِ، وذائقةً صقيلةً متمرِّسة تُعِينُه على ضَبْطِ شواردِ الدلالاتِ، وتَقْييدِ أَوابدِها.

وَيْلحَظُ المتتبِّعُ لمسيرةِ الفقه الإِسلاميِّ، أَنَّ هناك إِحساساً مُبكِّراً بقضيةِ الخلافِ بينَ الفقهاءِ والمحدّثين، وأَنَّ منشأَ الخلافِ راجعٌ في أَسبابهِ الجوهريةِ إِلى صعوبةِ الجمع بينَ علم الفقه وعلم الحديثِ بحسب مُقْتَضياتِ كلِّ علم على حِدَة، وربما كان الإِمام الشافعي (٢٠٤هـ) ـ وهُو مَنْ هو فقاهةَ نَفْسٍ وبَدَن، ونفوذَ بصرٍ واستدلال ـ من أَوائل مَنْ تفطَّن لذلك، فقد ذكر أَهلُ العلمِ بسيرتهِ ومناقبهِ: أَنَّه كان يُعَوِّلُ على الإِمام أَحمد في معرفةِ الحديث، وكان يقولُ له: «أنتم أعلمُ بالحديثِ والرجالِ مني، فإِذا كان الحديثُ صحيحاً، فأَعلموني ـ كوفِيّاً كان أَو بَصْرِيّاً، أو شامِيّاً ـ حتى أَذْهَبَ إِليه إِذا كان صحيحاً»[1] وذكر الربيعُ بنُ سليمان المرادي (٢٧٠هـ) أنه سَمِعَ الشافعيَّ يقول لرجل ـ يُكْنى أَبا عليٍّ ـ يريدُ أَن يحفَظَ الحديث، ويكون فقيهاً: «هيهاتَ، ما أَبعدك مِن ذلك»[2]، فدلَّ هذان الخبرانِ في نظائرَ لهما[3]، على أَنَّ هناك تيقُّظاً لِصعوبةِ الجمع بين الفقه والحديث، وأَن

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ٩٤ لابن أَبي حاتم الرازي.

(٢) المصدر السابق: ١٣٥. وأبو علي هو عبد العزيز بن عمران الخُزاعي، له ترجمة في طبقات السبكي ٢/ ١٤٣.

(٣) انظر ما ذكره ابن أَبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٠ من تواضع الشافعيِّ، وسؤاله الإِمامَ أحمد عن بعضِ الأحاديث، للتأكد من ثبوتها، وبناءِ الفقه عليها.

ذلك ممَّا لا يتيسَّرُ إلاّ للفردِ بعدَ الفردِ ممَّن تهيّأت لهم أسبابُ النبوغِ والقُدرة على تحصيل هٰذه المرتبة التي لم يتسنَّم ذِرْوتَها إلاّ طائفةٌ معدودةٌ من نَبَغَةِ العلماءِ، وهو ما أَشار إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في مَعْرِضِ الموازنَةِ بينَ ابن رافع السَّلاميّ (٧٧٤هـ) والعماد ابن كثير (٧٧٤هـ) حيث قال: والإنصافُ أنَّ ابنَ رافعٍ أَقْرَبُ إلى وصفِ الحِفْظِ على طريقةِ أَهلِ الحديث من ابن كثيرٍ لعنايته بالعوالي والأَجزاءِ والوَفَياتِ والمسموعاتِ، وابن كثيرٍ أقربُ إلى الوصفِ بالحفظِ على طريقةِ الفقهاءِ لمعرفته بالمتونِ الفِقهيةِ والتفسيرية دونَ ابن رافع، فيُجْمعُ منهما حافظٌ كاملٌ، وقلَّ مَنْ جَمَعهما بعد أَهل العصر الأَول كابن خُزَيْمة، والطحاوي، وابن حِبَّان، والبيهقيِّ، وفي المتأخرين شيخُنا العراقي[1].

وبينَ زمنِ الشافعيِّ وزمنِ الحافظ ابن حجر، تبلورَتْ جملةُ مواقف إزاءَ هٰذه القضية، عَبَّر أصحابُها مِن خلالها عن مبلغِ الضَّرر الذي سيلحق بعلمي الفقه والحديثِ حالَ الاقتصارِ على أَحدِهما، وأَنَّ الجَمْعَ بينهما هو أَمْثَلُ الطرقِ التي تُذَلِّل الطريقَ أمامَ المشتغلين بعلومِ الفقه والحديث، وربما كان مناسباً في هٰذا السياقِ الإشارةُ إلى موقفِ القاضي ابن خلاّد الرامَهُرْمزيِّ (٣٦٠هـ) الذي أَنشأ كتابَه الفريد «المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي»[2] لمعالجة هٰذه المعضلةِ،

---

(١) إنباء الغُمرِ بأَنباءِ العُمر ١/ ٤٩.

(٢) أثنى عليه الذهبي في سِير النبلاء ١٦/ ٧٣ فقال: وما أَحسَنَه من كتاب!

حيث شدَّد النكيرَ على مَنْ أَخلَّ بالجمع بينَ الروايةِ والدِّراية، وأَزرى على مَنْ لم يُوفِّ الفقهاءَ حقوقَهم من الفَضْلِ، وبَخَس الرواةَ حظوظهم من النَّقْلِ، ثم رغَّب ـ رحمه الله ـ الرواةَ في التفقُّه، والمُتَفَقِّهةَ في الحديثِ، وقال بفَضْلِ الفريقين، وحضَّ على سلوكِ الطريقين؛ فإنَّهما يَكْمُلان إذا اجتمعا، ويَنْقُصَان إذا افترقا، ثم ناشدَ المحدِّثين بقولِه: «فتمسَّكوا ـ جَبَركم الله ـ بحديثِ نَبِيِّكم ﷺ، وتبيَّنوا معانيَه، وتفقَّهوا به، وتأدَّبوا بآدابهِ، ودَعوا ما به تُعَيَّرون من تتبُّع الطرقِ، وتكثيرِ الأَسانيد، وتطلُّبِ شواذِّ الحديث، واجتهِدُوا في أَن تُوفُّوه حقَّه من التهذيبِ والضبط والتقويم، لتَشْرُفوا به في المشاهد، وتنطلِقَ ألسنتُكم في المجالس»[1]، ثم عقد رحمه الله فَصلاً شريفاً نافعاً في فَضْلِ مَنْ جمع بينَ الرواية والدراية، شَحَنَه بغُرَرِ النقولِ والفوائدِ، وتتبَّع جذورَ هٰذه القضية عند فقهاءِ الصحابة والتابعين، وحسبُنا أن نُشير إلى ما رواه الرامَهُرْمزيُّ بإسنادِه عن عبد الله بن هاشم الطوسيِّ قال: كنَّا عند وكيعٍ فقال: الأَعمشُ أَحبُّ إليكم عن أَبي وائلٍ عن عبد الله، أَو سفيان، عن منصورٍ، عن إبراهيم، عن علقمةَ، عن عبدِ الله؟ فقُلْنا: الأَعمشُ عن أَبي وائل أَقربُ. فقال: الأَعمشُ شيخٌ، وأَبو وائلٍ شَيْخٌ، وسفيان عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: فقيهٌ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ، عن فقيه[2].

---

(١) المحدِّث الفاصل: ١٦١.

(٢) المحدِّث الفاصل: ٢٣٨.

فإذا مضينا قليلاً في تتبُّع هٰذه القضيةَ لدى الفقهاءِ الجامعين بين الفقهِ والحديثِ، أَلفَيْنا الإمام أَبا سليمان حَمْد بن محمد الخطابيَّ (٣٨٨هـ) شيخَ الشافعيةِ في زمانه، قد خصَّ هٰذه القضيةَ بكلام نبيلٍ أَوْفى فيه على الغايةِ في تقريب شُقَّةِ الخلافِ بين الفُقهاءِ والمحدِّثين، واقتراحِ الوسائلِ المُفْضيةِ إلى إصلاحِ ما بين الطرفين، وعلى ما في كلامهِ من الإطالة إلاّ أَنَّه كلامٌ شريفٌ جليلُ العائدةِ، افتتح به كتابَه معالم السنن ١/ ٥ حيث قال: «رأيتُ أَهلَ العلمِ في زمانِنا قد حصلوا حِزْبَيْن، وانقسموا إلى فرقَتيْن: أَصحابُ حديثٍ وأَثر، وأَهْلُ فِقْهٍ ونظر وكلُّ واحدةٍ منهما لا تميَّزُ عن أُخْتِها في الحاجة، ولا تستغني عنها في دَرَكِ ما تَنحوه من البُغْيةِ والإرادة، لأَنَّ الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأَصلُ، والفقه بمنزلةِ البناءِ الذي هو له كالفَرْع، وكلُّ بناءٍ لم يُوضَعْ على قاعدةٍ وأَساسٍ، فهو مُنهار، وكلُّ أَساسٍ خلا عن بناءٍ وعِمارةٍ، فهو خراب».

«ووجدتُ هٰذين الفريقين ـ على ما بينهم من التداني في المحلَّيْنِ، والتقارب في المنزلتين، وعمومِ الحاجةِ مِن بعضِهم إلى بعض، وشُمولِ الفاقَةِ اللازمةِ لكُلٍّ منهم إلى صاحبه ـ إخواناً مُتهاجرين، وعلى سبيلِ الحقِّ بلزومِ التناصرِ والتعاونِ غَيْرَ متظاهرين».

«فأَما هٰذه الطَّبقةُ، الذين هم أَهلُ الأَثرِ والحديثِ، فإنَّ الأَكثرين منهم إنَّما وَكْدُهم الرواياتُ وجَمْعُ الطُّرُقِ، وطلبُ الغريب والشاذِّ من الحديثِ الذي أكثرهُ موضوعٌ أو مقلوب. لا يُراعون المُتونَ، ولا يَتَفَهَّمون المعاني، ولا يستنبطون سِيَرها، ولا يستخرجون رِكازَ ا

وفِقْهَها، وربما عابوا الفقهاءَ وتناولوهم بالطعنِ، وادَّعوا عليهم مخالفةَ السُّنَن، ولا يعلمون أَنَّهم عن مبلغِ ما أُوتوه مِن العلم قاصرون، وبسوءِ القَوْلِ فيهم آثِمون».

«وأَما الطبقةُ الأُخرى، وهم أَهلُ الفقه والنظرِ، فإِنَّ أكثرهم لا يُعرِّجون من الحديثِ إِلاّ على أَقلِّه، ولا يكادون يَمِيزون صحيحَه من سقيمِهِ، ولا يعرِفون جَيِّدَه من رديئه، ولا يعبؤون بما بلغهم منه أَن يحتجُّوا به على خصومهم إِذا وافق مذاهبَهم التي ينتحلونها، ووافق آراءَهم التي يعتقدونها. وقد اصطلحوا على مواضعةٍ بينهم في قبولِ الخبرِ الضعيفِ والحديثِ المنقطعِ، إِذا كان ذلك قد اشتهر عندَهم، وتعاورَتْهُ الأَلْسُنُ فيما بينهم، من غيرِ ثَبَتٍ فيه، أَو يقينِ علمٍ به، فكان ذلك ضِلَّةً من الرأي، وغُبْناً فيه، وهؤلاء ـ وفَّقنا الله وإِيَّاهم ـ لو حُكِيَ لهم عن واحدٍ من رؤساءِ مذاهبهم وزعماءِ نِحَلِهم قولٌ يقوله باجتهادٍ من قِبَل نَفْسِه، طلبوا فيه الثقةَ، واستبرؤوا له العُهْدَة،...، فإِذا كان هٰذا دأْبَهم، وكانوا لا يقنعون في أَمرِ هٰذه الفروع ورواياتها إِلاّ بالوثيقةِ والثَّبَتِ، فكيف يجوزُ لهم أن يتساهلوا في الأمرِ الأَهمِّ والخَطْبِ الأَعظم؟ وأَن يتواكلوا الروايةَ والنَّقْلَ عن إِمامِ الأَئمةِ ورسولِ ربِّ العزَّةِ، الواجبِ حُكْمُه، اللازمةِ طاعتُه، الذي يجبُ علينا التسليمُ لحُكْمِهِ، والانقيادُ لأَمرِه، من حيث لا نجد في أَنفُسِنا حَرَجاً ممَّا قضاه، ولا في صدورنا غِلاًّ من شيءٍ ممَّا أَبْرَمَه وأَمضاه؟ ولكنَّ أَقواماً عساهم استَوْعروا طريقَ الحقِّ، واستطالوا المُدَّةَ في دَرَكِ الحظِّ، وأَحبُّوا عُجالةَ النَّيْلِ، فاختصروا طريقَ العلم، واقتصروا على نُتَفٍ

وحروفٍ مُنْتَزعةٍ عن معاني أُصولِ الفقه سَمَّوْها عِلَلاً، وجعلوها شعاراً لأَنفُسهم في الترسُّم برَسْم العلم، واتَّخذوها جُنَّةً عند لقاءِ خصومهم، ونصبوها دريئةً للخوضِ والجدال، يتناظرون بها، ويتلاطمون عليها، وعند التصادرِ عنها قد حُكِمَ للغالبِ بالحذقِ والتبريزِ، فهو الفقيه المذكورُ في عصره، والرئيس المُعَظَّمُ في بلدهِ ومِصْرِه، هٰذا وقد دسَّ لهم الشيطانُ حيلةً لطيفةً، وبلغ منهم مكيدةً بليغة، فقال لهم: هٰذا الذي في أَيديكم عِلْمٌ قصير، وبضاعةٌ مُزْجاةٌ لا تفي بمبلغ الحاجةِ والكفاية، فاستعينوا عليه بالكلام، وصِلوهُ بمُقَطَّعاتٍ منه، واستَظْهِروا بأُصولِ المتكلمين، يَتَّسِع لكم مذهبُ الخوضِ ومجالُ النظرِ، فصدَّقَ عليهم ظنَّه، وأَطاعه كثيرٌ منهم واتَّبعوه إلاّ فريقاً من المؤمنين». انتهى كلام الإمام الخطَّابي.

وقبل الوصولِ إلى الإمام البغوي، يحسنُ الإشارةُ بل التوقفُ عند موقفِ حافظِ المغرب في زمانه من هٰذه القضية، نعني الإمام الفقيه المحدِّث الحافل أَبا عمر يوسف بن عبد البَرِّ (٤٦٣هـ) الذي عقد باباً نافعاً في رُتَبِ الطَّلبِ في كتابه النفيس «جامع بيان العلم وفَضْله» أَطال فيه النَّفَسَ عند أَسبابِ القطيعةِ بين الفُقهاءِ والمحدِّثين، وحذا حَذْوَ الإمام الخطابي في الدلالة على أَسبابِ العلاج، وكلامُه كلامُ مَنْ طبَّقَ المَفْصِلَ، فكان يكون حسناً جدّاً أن نقتبس أَقباساً نافعةً منه تُكملُ مقاصد هذا الأَمرِ، وتزيده وضوحاً وبياناً.

يقول ابن عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» ٢/ ١١٣٥:

«اعلم ـ رحمك الله ـ أنَّ طلبَ العلمِ في زمانِنا هٰذا، وفي بلدِنا قد حاد أَهْلُه عن طريقِ سَلَفِهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرِفه أئمتُهم، وابتدعوا في ذلك ما بانَ به جَهْلُهم وتقصيرُهم عن مراتب العلماءِ قَبْلهم. فطائفةٌ منهم تروي الحديث وتَسْمَعُه، قد رضِيَت بالدّؤوبِ في جَمْع ما لا تَفْهَمُ، وقَنِعَت بالجَهْلِ في حَمْلِ ما لا تعلم، فجمعوا الغَثَّ والسمين، والصحيحَ والسقيم، والحقَّ والكذبَ في كتابٍ واحدٍ، وربما في ورقة واحدة، ويَدينون بالشيءِ وضِدِّه، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، وقد شغلوا أَنفُسَهم بالاستكثارِ عن التدبُّر والاعتبار، فألسنتُهم تروي العلم، وقلوبُهم قد خَلت من الفهم».

«وطائفةٌ هي في الجهلِ كتلك أَو أَشدَّ، لم يُعنَوْا بحِفْظِ سُنَّةٍ، ولا الوقوفِ على معانيها، ولا بأَصلٍ من القرآنِ، ولا اعتَنَوْا بكتابِ الله عزَّ وجلَّ فحفظوا تنزيلَه، ولا عرفوا ما للعلماءِ في تأويله، ولا وقفوا على أَحكامه، ولا تفقَّهوا في حلالهِ وحرامهِ، قد اطَّرحوا عِلْمَ السُّنَنِ والآثارِ، وزهدوا فيها، وأَضربوا عنها، فلم يعرفوا الإجماعَ من الاختلاف، ولا فَرَّقوا بين التنازع والائتلاف، بل عَوَّلوا على حِفْظِ ما دُوِّنَ لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماءِ آخِرَ العلم والبيان، ولو علِموا أُصولَ الدينِ وطُرقَ الأَحكام؛ وحفظوا السُّنَنَ، كان ذلك قُوَّةً لهم على ما يَنْزِلُ بهم، ولكنهم جهلوا ذلك فعادَوْه وعادَوْا صاحبَه، فهم يُفْرِطون في انتقاصِ الطائفة الأولى وتَجْهيلهم وعَيْبِهم، وتلك تعيبُ هٰذه بضروبٍ من العيبِ، وكلّهم يتجاوزُ الحدَّ في الذمِّ، وعند كلِّ واحد من الطائفتين خَيْرٌ كثيرٌ وعلمٌ كبير، أَما

أولئك فكالخُزَّان الصيدلانيين، وهؤلاء في جَهْلِ معاني ما حملوه مِثْلُهم، إلاّ أَنَّهم كالمعالجين بأَيديهم لعِلَلٍ لا يقفون على حقيقةِ الداءِ المولِّد لها، ولا حقيقة طبيعة الدواءِ المعالج بها، فأولئك أَقربُ إلى السلامةِ في العاجلِ والآجلِ، وهؤلاء أكْثَرُ فائدةً في العاجلِ، وأكْبر عُذْراً في الآجل، وإلى الله تعالى نَفْزَعُ في التوفيقِ لما يُقَرِّبُ من رضاه، ويوجبُ السلامةَ من سَخَطِه، فإنَّما ننال ذلك برحمته وفَضْلِه.

حتى إذا وصلت القضيةُ إلى الإمام البغويِّ (٤٣٢-٥١٦هـ)، كان الازورارُ عن علوم السنَّة، والاشتغالُ بكلام الفقهاءِ قد بلغا غاياتِهما القَصِيَّة، فانخرط البغويُّ في مشروع علميٍّ جليلٍ بعث فيه علومَ السنةِ، وأَنْعش عزائمَ المشتغلين بها، وصبر وصابر ورابط في هٰذا الميدان حتى انتزع لقب «محيي السنة» من جميع من تَرْجم له، وإلى يومِ الناس هٰذا.

*** نشأة البغوي وتكوينه العلمي:**

ولد الإمام أَبو محمد الحسين بن مسعود بن الفرَّاء البغوي في بلدة «بَغ» أَو «بغشور»، وهي بلدةٌ تقع بين مرو وهراة، وقد وصفها ابن حَوْقل بأَنَّها «مدينةٌ صحيحةُ التربة والهواء، وأَهلُها أَصحابُ زروع وبساتين وكروم»[1]، ويبدو أَنَّها قد تعرَّضت لعوامل الخراب، فلذلك وصفها ياقوت الحموي بقوله: «بُلَيْدَةُ رأيتُها في شهور سنة ٦١٦هـ،

---

(١) صورة الأرض: ٤٤١.

والخرابُ فيها ظاهر»[1]، فلعلَّ عواملَ التغييرِ والخراب قد بدأت قبل هٰذا الزمن الذي ذكره ياقوت، وربما كانت غير مشحونةٍ بالعلماءِ، فلأَجل هٰذا وذاك وربما لغير ذلك من الأسباب، هاجر الإمام البغوي من بلدته، وانتقل إِلى مرو الروذ، وهي مدينةٌ قريبةٌ من مرو الشاهجان، أعظم مدن خراسان، فأقام بها حتى وافاه أَجلُه، ولم يخرج إِلى بغداد ولولا ذلك لاتسعت ترجمتُه[2]، ولا خرج إِلى الحجّ كما استظهره الذهبي[3]، لكنه خرج إلى بعضِ مُدُن خراسان، وكتابه «شرح السنة» حافلٌ بالإشارات إِلى الأماكن التي سمع فيها من شيوخِه، من مِثْل هراة، وبُوشَنْج، وطوس، وسَرْخَس، ونيسابور، وغيرها، وقد استوعب ذلك كلَّه، وأَشار إِلى مواطنه من «شرح السنة» الأستاذ الباحث علي بن عمر بادَحْدَح في كتابه «المدخل إِلى شرح السنة»[4] وهو كتابٌ جيد بذل فيه صاحبُه جَهْداً طيّباً في الكشفِ عن مصادر البغوي ومشايخه، ومنهجه في بناءِ هٰذا الكتاب العظيم.

وليس بين أَيدينا كبيرُ شيءٍ من أَخبار البغويِّ في بواكير حياته لا سيَّما بعد انتقاله إِلى مرو الروذ، وربما كانت تلمذته للقاضي حسين هي أعمقَ العواملِ أثراً في حياته، فلقد صنع الله للبغويِّ حين وصل

---

(١) معجم البلدان ١/ ٤٦٧، وانظر بلدان الخلافة الشرقية: ٤٥٥.

(٢) قاله السبكي في الطبقات الكبرى ٧/ ٧٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤١.

(٤) طبع الكتاب في مجلدين، وصدر عن دار الأندلس الخضراء في جُدة عام ١٤١٥هـ، وهو في الأصل أطروحة لنيل الدرجة الجامعية الثانية «الماجستير».

أَسبابَه بأسباب هذا الفقيه الكبير، وهَيّأ له أَن يَنْهَلَ من علوم هذا الإمام الخطير.

أَما القاضي حسين، فهو أَبو علي الحسين بن محمد بن أَحمد المروروذيُّ الشافعيُّ. كان فقيهاً محدِّثاً، روى عن أَبي نُعيم سِبْطِ الحافظ أَبي عوانة، وتفقَّه بأَبي بكرٍ القفَّال المروزيِّ (٤١٧هـ) شيخ الشافعية في زمانه، ومَنْ كانت إِليه طريقةُ الخراسانيين في الفقه، ونَبُلَ قَدْرُ القاضي حسين، وعَظُمَ محلُّه، وشَمَلَتْ بركتُه، فأثنى عليه كلُّ من ترجمَ له، حتى «كان عصره تأريخاً به»[1]، وقد جوَّد الإمام النوويُّ الثناءَ عليه فقال: وهو من أَصحابِنا أَصحابِ الوجوه، كبيرُ القَدْرِ، مرتفعُ الشأن، غوَّاصٌ على المعاني الدقيقة، والفروع المستفادةِ الأَنيقة، وهو من أَجَلِّ أَصحابِ القفَّال المروزيِّ، له «التعليق» الكبير، وما أَجزلَ فوائدَه، وأكثرَ فروعَه المستفادة[2]! ولم يُقَصِّر الذهبي في مَدْحِه وتَنْبيله، والنصِّ على أَنَّ الإمام البغويَّ هو أَنْبَلُ تلامذته[3]، ووصفه السمعانيُّ بأنه كان إِمامَ عصره، وأَنَّ مرو الروذِ صار محطَّ العلماءِ ومَقْصِدَ الفقهاء بسببه[4].

لقد تنبَّه البغويُّ بالقاضي حسين، وروى عنه الحديث، وله عنه

---

(١) كذا قال عبد الغافر الفارسي في المنتخب من سياق تاريخ نيسابور: ٢٠١.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٦٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٦١.

(٤) الأنساب ٥/ ٢٦٢.

في «شرح السنة» مئتان وتسعة وخمسون حديثاً[1]، وتمرَّس بدقائق الفقه على يَدَيْه، وكتابه «التهذيب» مشحونٌ بالنقولِ عن شيخه الذي سمَّاه في بعضِ المواطن «إمام الأَئمة»[2]، ولا يخفى إعجابُ البغويِّ بهذا الحبرِ الجليل، لا سيَّما في الفروع الفقهية التي كان القاضي حسين من أَوسع فقهاءِ الشافعية دائرةً فيها، وأَسدِّهم نظراً في تحريرِها وتحقيقها.

على أنَّ الإمام البغويَّ لم تُنْقَعْ غُلَّتُه بما حصَّله من العلمِ في مرو الروذ، فلأَجلِ ذلك صحَّت عزيمتُه على الأَخْذِ عن مشايخ خُراسان كما سبق الإشارةُ إليه، وقد كانت خراسان تفورُ بالمحدِّثين، فلأَجل ذلك قال ابن حَزْم في حَقِّها: «ولا بَقيَ نورُ الإسلامِ، وطَلَبُ السُّنَنِ عن رسولِ الله ﷺ كما يجب إلاّ بأَقصى المشرق؛ بخراسان وما هنالك»[3]، فسمع البغويُّ خَلْقاً كَثيراً من أَعيانِها، وجَوَّد رواية الصحاحِ، والسُّنن، والمسانيد من طريقهم، وتوثَّق من ذلك كلِّه، وتشوَّفَت نَفْسُه إلى فقه الخلاف العالي ـ وهو الذي يُعرفُ الآن بالفقه المقارن ـ بين الأئمة الكبار فأَتْقَنه، وأَخذ بحظٍّ وافرٍ من علوم التفسير، واللغةِ، وغريب الحديث وغيرها من العلومِ النافعة التي أَعانته على الاضطلاع بمهمة إحياء السنةِ وبَعْثِ علومِها.

---

(١) المدخل إلى شرح السنة ١/ ٥٤.

(٢) انظر: التهذيب ١/ ١٦٩، ٣٥٥ على سبيل المثال لا الحصر.

(٣) الرسالة الباهرة: ٣٠ لابن حزم الأندلسي، نشرت بتحقيق محمد المعصومي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، المجلد (٦٤)، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩.

لقد وصف ابنُ نقطةَ الإمامَ البغويَّ بأنَّه «إمامٌ من أئمة أَهل النَّقلِ»[1] وهذا يعني أَنَّ الإمام البغويَّ قد اتَّصلت أَسانيده بدواوين السنَّةِ من خلالِ السماع المُتَّصل لا عن طريقِ الوِجادة، وهي أَسانيدُ نظيفةٌ في غاية التوثُّقِ والتجويدِ، ولا غَرْوَ، فقد أُتيح له أَن يرويَ الحديثَ عن أَساطين الرواية وأَفذاذِ أَئمة النقلِ، وليس المقامُ مُتَّسعاً لإيرادهم على وجه الاستيعاب[2]، ولكن الإشارةَ إلى أَعيانِهم، وإلى نُبَذٍ من أَخبارِهم ربما كانت كافيةً في الدلالة على عظيمِ محلِّ البغويِّ في الروايةِ، ووسيع دائرته.

فمن أَعيان المحدّثين الذين روى عنهم البغوي:

١ ـ الإمام الحافظ، الفقيه المحدِّث أَبو صالح أَحمد بن عبد الملك النيسابوريُّ المؤذن (٣٨٨-٤٧٠هـ)، محدِّثُ وَقْتهِ بخراسان أَثنى عليه عبد الغافر الفارسي وقال في حَقِّه: نَسيجُ وحدهِ في طريقته، وجَمْعهِ وإفادته، ما رأينا مِثْلَه في حفظِ القرآن، وجَمْعِ الأَحاديث، إلى أَن قال: وكان يحثُّني على معرفةِ الحديث، والاعتناء بعِلْمهِ وحِفظِه، ويوصيني بذلك، روى عنه البغوي ستَّةَ عشر حديثاً في «شرح السنة»، ولأبي صالح ترجمةٌ حسنةٌ في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٤١٩ و«طبقات علماء الحديث» ٣/ ٣٥٨ لابن عبد الهادي الحنبلي.

---

(١) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد ١/ ٣٠٥ لابن نقطة الحنبلي.

(٢) انظر: المدخل إلى شرح السنة ١/ ٤٤-٧٢ حيث استوعب الأستاذ الباحث أَسماء شيوخ البغوي، وترجم لأعيانهم.

٢ ـ أبو عمر عبد الواحد بن أَحمد بن أَبي القاسم المليحي، مسندُ هَراة، وراوي «صحيح البخاري» عن أَبي حامد النُّعيمي، روى عنه البغوي «صحيح البخاري» وشحن كتابه «شرح السنة» بالأخذ عنه، وجُملة أَحاديثه عنه ألف وثلاث مئة وثلاثة عشر حديثاً، وهو أكبر عددٍ تهيّأ للبغويِّ، مات المليحي سنة (٤٦٣هـ) وكان ثقةً صالحاً، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٥٥، و«الأنساب» ٥/ ٣٨٢ للسمعاني.

٣ ـ أَبو الحسن عبد الرحْمن بن محمد بن المظفَّر الداوودي (٣٧٤-٤٦٧هـ)، راوي «صحيح البخاري» عن أَبي محمد بن حَمُّويه، وشيخ خراسان عِلْماً وفَضْلاً وإِسناداً، كان رأساً في الزهدِ والورعِ، وظفر بالتلمذةِ لأَعيان عصره: أَبي حامد الإِسفراييني، وأَبي الطيب الصعلوكي، وأَبي بكرٍ القفَّال، في آخرين من فحول الشافعية، حتى قال السبكي في «الطبقات» ٥/ ١١٨: وما أَظنُّ شافعيّاً اجتمع له مِثْلُ هؤلاء الشيوخ. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٢٢، و«الأنساب» ٢/ ٤٤٨.

٤ ـ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القُشيري (٣٧٥-٤٦٥هـ) صاحب «الرسالة» المشهورة في آداب الصوفية، سمع الحديث وأَسمعه، وروى عنه البغوي تسعةً وعشرين حديثاً، له ترجمة في «سير النبلاء» ١٨/ ٢٢٧ و«طبقات» السبكي ٥/ ٢٥٧.

٥ ـ أَبو علي حسان بن سعيد بن حسان المنيعيُّ (٤٦٤هـ)، سمع من أَبي طاهر الزيادي، وأَبي القاسم بن حبيب، وكان على جانبِ

عظيم من صلاح الدين والدنيا، وأثنى عليه عبد الغافر في «السياق» روى عنه البغويُّ اثنين وثمانين حديثاً في شرح السنة، له ترجمة في «سير النبلاء» ١٨/ ٢٦٥، و«طبقات» السبكي ٤/ ٢٩٩.

٦ ـ أبو القاسم عبد الرحْمن بن محمد الفُوراني المروزيُّ، (٤٦٣هـ) كبير الشافعية في زمانه، وصفه الذهبي بسيد فقهاء مرو، وله كتاب «الإبانة» معتمدٌ في مذهب الشافعية، وتتلمذ له اثنان من فحول الشافعية: أبو سعد المتولي صاحب «التتمة»، ومحيي السنة البغوي، له ترجمة في «سير النبلاء» ١٨/ ٢٦٤ و«طبقات» السبكي ٥/ ١٠٩.

٧ ـ أبو طاهر عمر بن عبد العزيز بن أحمد الفاشاني المروزي (٣٨٥-٤٧٣هـ)، راوي «سنن أبي داود» عن القاضي أبي عمر الهاشمي برواية اللؤلؤي، وعنه أَخذ البغويُّ كتاب «السنن»، كان إماماً فقيهاً فاضلاً، ومتكلّماً بارعاً، له ترجمة في «الأنساب» ٤/ ٣٣٩، و«طبقات» السبكي ٥/ ٣٠١.

٨ ـ أبو بكر محمد بن عبد الصمد التُّرابي (٤٦٣هـ) مسند خراسان، له ترجمة في «الأنساب» ١/ ٤٥٤ و«سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٥١.

٩ ـ أبو بكر يعقوب بن أحمد الصيرفيُّ (٤٧٦هـ)، الشيخ الثقة المسند، سمع أبا عبد الله الحاكم، وأبا محمد المَخْلَدي، وغيرهما، وكان صحيح الأصول محتشماً، له ترجمة في «سير النبلاء» ١٨/ ٢٤٥.

١٠ ـ أَبو عبد الله محمد بن الحسن المروزيُّ المهر بندقشائي،

(٤٧٤هـ) كان إماماً، فاضلاً، ورعاً، مُتْقِناً، عابداً، مُفْتياً، مكثراً من السماع، تفقه على أَبي بكرٍ القَفَّال، وسمع من مسلم بن الحسن الكاتب، روى عنه البغوي جملةً وافرةً في «شرح السنة» له ترجمة في «الأَنساب» ٥/ ٤١٤، و«طبقات» السبكي ٤/ ١٢٦.

نعم، وفي شيوخ البغويِّ كَثْرةٌ، وليست هذه المقدمة معقودةً على الاستقصاء[1]، فلعلَّ في ذِكْرِ هذه الطائفة من العلماء مَقْنَعاً في الدلالةِ على سعةِ دائرة البغوي، ووَفْرةِ حظِّه من أَشياخِ الروايةِ والدراية، ممَّن أَسهم إسهاماً عظيماً في إِثراءِ ملكاته وتوسيع آفاقِه، وتنمية روح الاجتهادِ في شخصيته كما يظهر لمن طالع مصنَّفاته، وتأمَّل طرائقَه في البحثِ والنظر.

*** مصنَّفات البغوي ومنزلته العلمية:**

ترك الإمام البغويُّ تراثاً علمياً جليلاً ما زال إِلى يوم الناس هٰذا موضعَ تقديرٍ من أَهلِ العلم من مختلف المذاهب، ولقيت مصنَّفاتُه من القبولِ قديماً وحديثاً ما كان كِفاءً لنيته الصالحة، وقَصْدِه الخالص، فقد أَجمع مَنْ ترجم له على أَنَّه ممّن بورك له في تصانيفه، وأنه كان على قَدَمِ عالٍ من الزهدِ والورع، والتقلُّل والقناعةِ باليسير، وأَن طلب العلم ونَشْرَه كان أكبر هَمِّه، فأثنى على تصانيفه الموافق والمخالف، فقد كان حافظاً لكتاب الله تعالى، دَرِيّاً بمناهج تفسيره، بصيراً

(١) انظر: المدخل إلى شرح السنة ١/ ٤٤-٧٢ حيث استوعب الأستاذ الباحث أسماء شيوخ البغوي.

بالقراءاتِ، فارساً مِن فرسان الحديث، واسعَ المعرفة بمتونه وأَسانيده، وعِلَله وأَحوال رجاله، وكان تامَّ الخبرة بمذهبِ الإمام الشافعي، مثيراً لدقائق الفقه فيه، عالماً بمواطن الخلاف بينه وبينَ المذاهب الأخرى، قد جمع إِلى الحافظةِ الواعية، جودةَ القريحة، وأَصالة البحث، ودقّة التعبير، ومتانة اللغة، ناهيك عمَّا اتصف به من عفَّة اللسان، والتنزُّه عن القدح في الآخرين ممَّن يذهبُ إلى خلافِهم، فلا يتعصَّب لمذهب، ولا ينصرُ باطلاً، بل كان حريصاً على نَشْرِ معارفِ الكتاب والسنة، وتَعْميمِ تعاليمهما القويمة الصحيحة، والرجوع إِلى الطريقة التي جرى عليها الصحابةُ والتابعون، والسلفُ الصالح، ويعتمد مذهب السلفِ في الصفات والاعتقاد، وكان في الذروةِ العُليا من الورع، والاستهانةِ بمُتع الدنيا وزخارفها، والترفع عن التماسِها، عظيم الدؤوب في التعلُّق بمطالب الآخرة العالية، لا يُلقي الدرس إِلاّ على طهارة، ويلبس ما وجد، ويرضى بالقليل من الزاد، لا يشغله عن طلب العلم شيءٌ من مباهج الدنيا، جامعاً إِلى ذلك كلِّه سماحةَ نَفْسٍ، وعُذوبةَ شمائل، وصِدْقَ طوية، فبارك الله تعالى له في تواليفه، وانتفعت بها الأمة أَجلَّ انتفاع وأَعْظَمه.

فلما كان ذلك كذلك، انعقد الإِجماع على إِمامةِ البغوي وديانته، وجَوَّد الثناءَ عليه كلُّ مَنْ ترجم له، وسيطول المقام جدّاً لو ذهبنا إِلى إِيراد كلام الأئمة على جهةِ الاستيعاب، فلعلَّ في الاجتزاء بكلام بَعْضِهم مَقْنَعاً ورضاً في الدلالةِ على كبير محلِّ البغويِّ في العلم والعمل.

لقد نقل التاج السبكي في ترجمة البغوي من «طبقاته» ٧/ ٧٦ نصّاً غالياً عن والده الإمام السبكي الكبير ـ وهو من هو علماً وتحقيقاً ونُبْلاً ـ أَشار فيه إِلى المنزلة العلمية الرفيعة التي تبوّأها الإمام البغوي بين فحول الفقهاءِ والمحدّثين، فقد قال السبكي الكبير: «اعلم أَنَّ صاحب «التهذيب» ـ يعني الإمام البغويَّ ـ قلَّ أَن رأيناه يختار شيئاً إِلاّ وإِذا بُحِثَ عنه وُجِدَ أَقوى من غيرِه، هٰذا مع اختصارِ كلامه، وهو يدلُّ على نُبْلٍ كبيرٍ، وهو حريٌّ بذلك، فإِنه جامعٌ لعلوم القرآنِ والسنةِ والفقه». انتهى كلامه.

وقال ابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان» ٢/ ١٣٦: أبو محمد الحسين ابن مسعود الفقيه الشافعيُّ المحدِّثُ المفسِّرُ، كان بحراً في العلوم، وصنَّف في تفسير كلام الله تعالى، وأَوضح المُشكلاتِ من قولِ النبيِّ ﷺ، وروى الحديث ودرَّس.

ووصفه الذهبي بشيخ الإسلام، وقال: كان سيِّداً إِماماً، عالماً علاّمة، زاهداً قانعاً باليسير، بورك له في تصانيفه، ورُزِق فيها القَبولَ التامَّ، لحُسْنِ قَصْدِه، وصِدْقِ نِيَّتِهِ، وتنافس العلماءُ في تحصيلها، وكان على منهاج السلف حالاً وعَقْداً، وله القَدمُ الراسخُ في التفسير، والباعُ المديدُ في الفقه رحمه الله. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤٤١.

وأثنى عليه ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» ٤/ ٣٠ فقال: الإمام، الحافظ، الفقيه، محيي السنةِ، أَحد الأعلام.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٢/ ١٩٣ وذكر إمامته وتصنيفه في التفسير والحديث والفقه وغيرها: وبرع في هٰذه العلوم، وكان

علاّمة زمانه فيها، وكان ديّناً، وَرِعاً، زاهداً، عابداً، صالحاً.

وقال التاج السبكي في «طبقات الشافعية» ٧/ ٧٥: كان إماماً جليلاً، ورعاً، زاهداً، فقيهاً، محدِّثاً، مفسِّراً، جامعاً بين العلم والعمل، سالكاً سبيل السلف، له في الفقه اليدُ الباسطةُ.

وأثنى عليه الحافظ السيوطي في «طبقات المفسرين»: ٣٨-٣٩ بقوله: كان إماماً في التفسيرِ، إماماً في الحديثِ، إماماً في الفقه.

لقد تأسَّست هذه الأَحكامُ الرصينةُ التي قالها هٰؤلاء الأعلام في حقِّ الإمام البغويِّ على معرفةٍ صحيحةٍ بإسهامهِ الكبير في تفسير كتاب الله تعالى، وشرح سنةِ رسول الله ﷺ، ورَفْدِ المذهب الشافعي بواحدٍ من أَهمِّ المصنَّفات الفقهية في المذهب فَضْلاً عن الخلاف العالي بين المذاهب، إلى غير ذلك من المصنَّفاتِ النافعة التي تشهد بعلوِّ كعبه في جميع العلوم التي مارسها وتصدَّى للتأليف فيها. وها هي أَسماءُ مصنفاته التي أَطلقت الألسنةَ بالدعاءِ له، واللَّهَجِ بذكره والثَّناءِ عليه.

١ ـ **معالم التنزيل**: وهو تفسيرٌ متوسطٌ جامعٌ لأَقاويل السلف، محلّىً بالأَحاديث النبوية، والآثار السلفية، وقد أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ١٣/ ٢٠٨، وأنه تفسير سالمٌ من البدعةِ والأَحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد طبع الكتاب غَيْرَ طبعةٍ، وأَجود طبعاته الطبعةُ التي اضطلع بأعباء تحقيقها الأساتذة الأَفاضل: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، فلهم في تحقيق الكتاب وتخريج أَحاديثه وآثاره جهدٌ مشكورٌ، وصنيع معتبرٌ عند أَهل العلم.

٢ ـ **شرح السنة**: وسنتكلم عليهِ بشيءٍ من التفصيل بعد قليل.

٣ ـ **مصابيح السنة**: وهو كتابٌ حافلٌ جمعه البغوي ـ كما صرَّح في مقدّمته ـ للمنقطعين إِلى العبادة، لتكون أَحاديثُه لهم بعد كتاب الله تعالى حظّاً من السُّنن، وعوناً على ما هم فيه من الطاعة. وقد قسَّمه مؤلفه إِلى صحاح وحسان، وأَراد بالصحاح ما أَخرجه الشيخان: البخاري، ومسلم، وأَراد بالحسان ما أَخرجه أصحاب السنن كأبي داود والترمذيِّ وغيرِهما، واعترض عليه أَهلُ العلم بالحديث بخصوص هذا التقسيم كما تجده في مقدمة ابن الصلاح: ٣٧ فإن هذه الكتب ـ نعني كتب السنن ـ تشتمل على الحديث الحسن وغير الحسن. وقد طبع كتاب المصابيح طبعة جيدة في خمسة مجلدات وصدر عن دار المعرفة ١٤١٧هـ/ ١٩٨٧.

٤ ـ **الأنوار في شمائل النبي المختار**: وهو من أَحسن كتب الشمائل، استوعب فيه الإمام البغوي أَحاديث الشمائل ورواها بأسانيده، ورتَّبها في بابين ومئة من الأبواب، فجاء كتاباً حفيلاً مُوعَباً، وقد صدر في مجلَّدين عن دار الضياء/ بيروت بعناية الشيخ إِبراهيم اليعقوبي رحمة الله.

٥ ـ **التهذيب في الفقه**: وهو كتابٌ جمُّ الفوائد، كثير النقول الشوارد، حرَّر فيه البغوي أَقوالَ الإمام الشافعيِّ ونصوصَه المروية عن خاصةِ تلامذته، ثم نصب خلافاً معتبراً مع بقية المذاهب، سلك فيه مسلك الترجيح والاختيار واتباع الدليل، ومعلومٌ أَنَّ البغويَّ

ألَّف كتابه هذا بعد كتابَيْه العظيمَيْن: «معالم التنزيل»، و«شرح السنة»، كما صرَّح بذلك في مقدمة «التهذيب» ١/ ١٢٥، فجاء كتاباً بديعاً في بابه، مشحوناً بالأدلة من الكتاب والسنة، تكلَّم في أَوائله عن ضوابط الاجتهادِ، والعلومِ التي تلزم مَنْ يتشوَّفُ إلى هٰذه المرتبةِ الرفيعة، وكأنه كان يأنسُ من نَفْسه نارَ القيام بأعباءِ هذه المهمة الجليلة، فجرى في كتابه على هٰذا السَّنَنِ، وعلى الرغم من انتسابه للمذهب الشافعيِّ، فلم يتعصَّب لإمامه، لا، ولا نَدَّد بغيرِه، بل وَفَّر على كلِّ إمامٍ حقَّه، وقدَّم نموذجاً يُحتذى به في نزاهة التفقه، وعفَّةِ اللسان، والرغبةِ عن الحيفِ والتعصُّب، ومن نظر في هذا الكتابِ عرف محلَّ البغويِّ من العلمِ، وأَمانةِ النقلِ، وتنقيح المسائلِ، وتحرير محلِّ النزاع، وشهد له بالإمامةِ التي شهد له السبكي الكبير كما سبق الإلماعُ إليه وهو الذي صار إليه الإمام عليٌّ القاريُّ (١٠١٤هـ) شيخ الحنفية في زمانه حيث قال في حقِّ البغوي كما في «مرقاة المفاتيح» ١/ ١٠: كان مفسِّراً محدثاً فقيهاً من أصحاب الوجوه، وقال بعضُ مشايخنا: ليس له قول ساقط.

وما زال كتاب «التهذيب» ينتظرُ من يقومُ بأعباءِ تحقيقه، وأَمَّا هٰذه الطَّبْعةُ السقيمة الصادرة عن دار الكتب العلمية فهي مما لا يُوثق به لكثرةِ ما اعتورها من الأَخطاء العلمية التي لم تسلم منها النصوصُ القرآنية، فعسى الله أن يُقَيِّضَ لٰهذا الديوان العظيم من يأخذه بقوةٍ، ويُعيد إليه ماءه وبَهاءه.

٦ ـ **الفتاوى**: وله في هذه البابةِ كتابان:

ـ فتاوى مشهورة لنفسه كما ذكره السبكي في «الطبقات» ٧/ ٧٥.

ـ فتاوى القاضي حسين، وهي التي علَّقها البغويُّ عنه. وهي جملةٌ من المسائل الفقهية التي أَجاب عنها شيخه القاضي حسين، فتتَّبعها المؤلف رحمه الله، وجمعها على ترتيب «مختصر» المزني، ومنها نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٧٥) فقه شافعي.

٧ ـ **كتاب الأَربعين في الحديث**: ذكره الذهبي في «سير النبلاء» ١٩/ ٤٤٠.

٨ ـ **الجمع بين الصحيحين**: ذكره الذهبي ١٩/ ٤٤٠، ولم يتيسَّر لنا الوقوفُ عليه.

*** كتاب شرح السنة:**

وهو من أجلِّ كُتُبِ السُّنَّةِ التي انتهت إلينا من تُراثِ السلف ترتيباً وتنقيحاً، وَتَوثُّقاً وإحكاماً، وإحاطةً بجوانبِ ما أُلِّفَ فيه، وأُنشىء من أجله، وهو يُبينُ عن سَعَةِ اطلاعٍ على الحديثِ ونَقلَتِهِ، ودِرايةٍ بالروايات وعللها، ومعرفةٍ بمذاهب الصحابة والتابعين، وأئمة الأمصارِ المجتهدين، وأمانةٍ في النقل والتحقيق.

وقد أولاه المصنفُ رحمه الله عنايةً تامة، فأحسن انتقاءَ أحاديثه من مروياتِ أهلِ العدالة والضبطِ مِنْ رواة الحديثِ النبويِّ الشريفِ الذين هم أهل الصنعة المسلَّمُ لهم بالإمامةِ من أهل عصرهم، ثم جاءَ شرحُه

لها مشتمِلاً على فوائدَ شتى من: حلِّ مُشْكِلٍ، وتفسيرِ غريبٍ، وبيانِ حُكْمٍ، وما إلى ذلك مما يَمُتُّ بسبب إلى فقه الحديث.

وقد حمله على تأليفه ما شاهده في عصره من جمودِ كثيرٍ من أبناء زمنه على كتب بعض الفقهاء، وإعراضِهم عن الكتاب والسُّنّة، وإغفالِهم البحثَ عن معانيهما، ولطائِف علومِهما، فرأى أنَّ مِن حقّ الدِّينِ عليه، وواجبِ النصح للمسلمين أن يؤلِّفَ هٰذا الكتابَ الرائعَ الذي يجمع بين الرواية والدرايةِ لتَنْصَرِفَ هِمَمُهُمْ على اختلافِ مشاربهم إلى الاقتداء بأئمة السلَّفِ الذين أُلهِمُوا الفَهْمَ الصحيحَ للإسلام عن طريق التفقُّه بالقرآنِ والسُّنّةِ، وما يُرْشِدانِ إليهِ من أصولٍ وقواعدَ.

وقد رتَّب كتابه على الموضوعات، على طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمعَ الأحاديثَ المتعلِّقَةَ بكل موضوع في مكان واحد، وأطلق لفظةَ «كتاب» على العنوانِ العام الجامعِ لأحاديثَ متعددة، ولأبوابٍ كثيرةٍ من جنس واحد، كالإيمانِ، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظة «باب» على الأحاديث التي تدلُّ على مسألة خاصة بعينها، وقد توخَّى الدِّقة في ذلك أكثرَ مِنْ كلِّ مَنْ تقدَّمه ممن ألَّفَ في موضوعه، ويظهرُ ذلك جلياً واضحاً بالمقارنة، وكثيراً ما يقتَبِسُ من الإمام البخاري عناوِيَن الباب بلفظها ونصها الواردة في جامعه الصحيح.

ودَرَجَ على أن يَفتَتِحَ كلَّ كتاب، وأحياناً بعضَ الأبواب بآياتٍ تُناسِبُ موضوعَه، مذيِّلَةً بما أُثِرَ عن الصحابة والتابعين من تفسيرٍ لها، وتوضيحٍ لمعانيها.

ثم يسوقُ الأحاديثَ المتعلقة بالباب الذي تَرْجَم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقَّاها بالسند المتصل إلى مؤلفيها، وقد التزم غالباً أن يذكر السند إلى النبي ﷺ، ثم يذكر مُخَرِّجَه إذا كان في «الصحيحين»، أو في أحدهما، فيقول: متفقٌ عليه، أو أخرجه البخاريُّ، أو مسلمٌ، ومرادُه بذلك أنهما أخرجا أصلَه وبعضَ لفظه، أو معناه لا كلَّه نصاً[1]، وفي ذلك تساهلٌ غيرُ ضارٍّ عند أهل العلم بهذا الفنِّ، وأحياناً يذكرُ الحديثَ بسنده من أحد «الصحيحين»، ثم يُعَقِّبُ عليه بقوله: هٰذا حديث صحيح، أو متفق على صحته.

وإذا لم يكن الحديثُ عند واحد منهما، فكثيراً ما يتقلَّدُ قولَ الإمامِ الترمذي في التَّصحيح أو التَّضعيفِ، وينقلُ كلامَه في تعليل الخبر، وما قيل في رجاله ممن تُكلِّمَ فيهم، وقد يذكُرُ كلامَه دونما إشارة إليه، وأكثرُ ما يفعل ذلك إذا نقله بالمعنى محرَّراً منقَّحاً، وربما استقلَّ بالحكم على الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً.

وهو يَحْرِصُ أشدَّ الحرصِ على أن يذكُرَ الأحاديثَ الصِّحاحَ، ولكن ربما ساق معها أحاديثَ ضعافاً دون بيان حالها، إلا أنه يذكرُها في الشواهد أو المؤكدات، أو لبيان معنى مجملٍ في حديثٍ صحيح، أو إذا لم يكن في الباب ما يُغني عنها من الصحاح.

ثم يذكر ما يستفادُ من أحاديث البابِ من الفقه، وما يتعلَّقُ بعلوم الحديث، وضبطِ أسماء الرواة وأنسابهم، وترجمة بعضهم، والتوفيقِ

---

(١) انظر شرح ألفية العراقي: ٢٠ حيث تكلَّم على صنيع الإمام البغويِّ.

بين الأحاديث التي تبدو باديَ الرأي مختلفةً أو متباينة، وربما تعرَّض لمسائل من الفقه لا يتناولُها الحديثُ المخرَّجُ في الباب، إما استنباطاً من الحديثِ، أو إلحاقاً بمسألة الباب لمناسبة بينهما.

ثم يذكر اجتهاداتِ الصحابة والتابعين، وأقوالَ الأئمة المجتهدين في أمهاتِ المسائل المتَّفَقِ عليها، والمُختلَفِ فيها، ويحكي أدلةَ كل منهم بشيء من التفصيل إن احتاج المقامُ إلى تفصيل، وأحياناً يُجمِلُ القولَ فيها إن لم يكن ثَمَّةَ ما يدعو إلى التَّفصيل، وربَّما رجَّحَ من تلك الآراء ما استبان له صوابُهُ، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه، إلا أنه لا يتكلَّفُ الطعنَ في أدلة المخالفين، وٰهذا غايةٌ في الإنصاف والورع.

على أنه في هٰذا الكتابِ ينحو منحى المحدِّثينَ ومَنْ نهج نهجهم مِن الفقهاء في التعويلِ على الحديث الصحيح، والأخذِ به، فقد صرح في بحث خيار العتق من كتابه هٰذا بأنه متى صَحَّ الحديثُ تعيَّن المصيرُ إليه والأخذُ به.

ثم إنه لم يُخْلِ كتابه من تفسير غريب الحديث، وإيفائِه حقَّه من الشرح والبيان، على طريقةِ أهل اللغة، من ذكر الاشتقاق، والاستشهاد بالنظائر ونحوها، معتمِداً في ذلك أيَّما اعتماد على تآليف أبي عبيد القاسم بن سلاَّم، وابن قتيبة، وأبي سليمان الخطابي، وغيرهم من أئمة اللغة، وأكثر ما ينقل عنهم بحكاية لفظهم نفسِهِ، وربما تجاوز ذلك إلى الحكاية بالمعنى.

وغرضُ المؤلف رحمه الله من كتابه هٰذا، هو جمعُ ما تناثر من الحديث المحتجِّ به في الصحاح، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، والأجزاء، في جليلِ العلم ودقيقِه، ليكونَ مرجعاً وافياً وشاملاً لكل ما يحتاجه المسلمُ في أمورِ دِينه ودنياه، ولذا أدرج فيه من الأحاديث ما يتعلَّقُ بالعقائد وأصولِ الدين، والعلم، والعبادات، والمعاملات، وحقوق الناس، ودلائل النبوة، ومبدأ الوحي، وشأن المبعث، والسِّيَرِ، والمغازي، والمناقب، وأخبار القيامة، والحشر، والحساب، والشفاعة، وصفة الجنة والنار، وأخبار القرون الماضية، وفضائل القرآن، والزهد، والرِّقاق، إلى غير ما أودعه بعدُ من الأحاديثِ في السنن والآداب، ومحاسنِ الأخلاق، وسائرِ ما يدخل في معناه من أمور الدين الحنيف.

فهو سِجِلٌّ جامِعٌ أمينٌ للحديث النبوي الشريف، ولمذاهبِ الصحابة والتابعين، والأئمة المجتهدين، وهو بٰهذه الصِّبْغةِ ينفرِدُ من بين كتب الحديث، وينهضُ وحدَهُ بإسعاف طلابِ العلم والعلماء إذا ما أرادوا التعرُّفَ على الحديث النبوي، والتفقُّه فيه.

وإنَّ كتاباً كٰهذا جمعَ إلى جلالةِ القَدْرِ، وعِظَمِ الفائدة، حُسْنَ الانتقاء، وإحكام الرَّصْفِ، ودِقَّة التحرير، لا يُستغرَبُ انتشار ذِكْره بين طوائف الفقهاء والمُحدِّثين، وتدارسُ العلماء له على مرِّ الأجيال، والاقتباسُ منه، والنقلُ عنه، والإشادةُ بمؤلفه، والتنويهُ بعلمه وفضله.

هٰذا وإن الطريقة التي احتذاها المؤلِفُ رحمه الله في كتابه هٰذا، من رواية الحديثِ بعد التوثُّقِ من صحته للاستدلال على مسائل الفقه

والاستنباط، تُعتبرُ الطريقةَ المثلى لإرشاد طلاب الحديث والفقه، فهي تعلِّمهم كيف ينقدون الأسانيدَ والمتونَ، وكيف يميِّزونَ الصحيحَ من غيره، وتُدرِّبُهم على التفقُّه بالسنة التي هي شرح للقرآن، وبيانٌ له، وتُربِّي فيهم مَلكةَ الاستنباط، وتُكَوِّنُ لديهم شخصيةً مستقلة، وتُعِينُهُم على الخروج من رِبْقَةِ التقليد المحضِ المذمومِ في القرآن، إلى الاتِّبَاعِ المقرونِ بالبصيرة والبرهان، وتحملهم على احترام جميع الأئمة وتوقيرهم، وعدم جَعْلِ المسائلِ الخلافية سبباً للتفرقِ أو التعادي بين المسلمين.

*** عملنا في «تهذيب شرح السنة»:**

لقد تنبَّه أَعلامُ المشتغلين بعلوم السنةِ إلى القيمة الفريدة لكتاب «شرح السنة»، ونَباوةِ المنزلة التي تبوّأها بين مصنَّفات فقه الحديث، فسارعوا إلى الظَّفَرِ بنَشْرِه، وإِشاعةِ فوائده ومنهجه بين جماهير المشتغلين بعلوم الحديث، وربما كان مناسباً الإِشارة في هٰذا السياق إلى الوعي المبكِّر للمرحوم السيد صقر الذي كان حريصاً على نَشْرِ هٰذا الكتاب، فأَخرج منه الجزء الأول عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣ بالاشتراك مع الدكتور محمد أَبي الأَنوار، ثم توقَّف العمل بعد ذلك، وكأنَّ همَّته العلمية قد فترت بعد أَن ظَفِر المكتب الإسلامي بنَشْرِ هٰذا الكتاب الذي ابتدأ العمل فيه عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠، وانتهى بعد عشر سنوات بذل خلالها الأستاذ المحدِّث الشيخ شعيب الأرنؤوط جهوداً عظيمة في تصحيح الكتابِ، وتخريج أحاديثه، والتعليق على مسائله، بالاعتماد على نُسَخٍ خطية نفيسةٍ وهي موصوفة في مقدمة التحقيق

أَتاحت للكتاب أَدقَّ طرائق الضبط والتوثُّق والإتقان، وبَوَّأته منزلةً رفيعةً بين أهل العلم الذين وَثِقوا بهذه الطبعة، وأعرضوا عمَّا سواها من الطبعات التجارية التي تظهر بين الحين والآخر.

وحين صحَّت عزيمتُنا على تهذيب كتاب «شرح السنة» كانت طبعة المكتب الإسلامي مرجعاً وثيقاً لنا، أمدَّنا بغُرَرِ النقولِ والفوائدِ، وأسعفنا في غير قليلٍ من جهودِ التخريج، وأَفَدْنا من جهودِ المقارنة بين النُّسخِ الخطية، فجمع كتابنا هذا محاسنَ الطبعة السابقة، ثم عَمدنا إلى تهذيبه على طريقة علمائنا القدماء، فحذفنا أَسانيده، وخرَّجنا أحاديثه تخريجاً متوسطاً يُلبِّي حاجةَ طالب العلم، والمتفقه، وأَضفنا كثيراً من الفوائدِ الفقهية أَثْرَيْنا بها كلامَ الإمامِ البغوي الذي لم نحذفِ منه شيئاً سوى تخريجه للحديث، وتعقَّبْناه في بعضِ المواطن التي ذهبنا فيها إلى غير اجتهاده ورأيه، ليكون لنا من ذلك كلِّه كتابٌ حافلٌ بأَحاديث الأَحكام والفقه والرقائق والآداب التي نزعمُ أَنَّها لم تجتمع لغير الإمام البغويّ في ديوانه العظيم هذا، متوخِّين من ذلك كلِّه رضوان الله تعالى بتقريب مآخذِ هٰذا الكتاب، وإدناءِ فوائده من طلبة العلم، وتيسير سُبل الانتفاع به، بعد أن خَفَّت مؤونةُ أَسانيده، وهذّبناه على صعيدٍ متناسقٍ جعل من هٰذا الكتاب قطوفاً دانيةً نأملُ أَن تنالها أيدي طلاب العلم والراغبين في فقه السنة.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات

١/ رجب/ ١٤٢١هـ — **شعيب الأرنؤوط**